الأنباء
الثلاثاء 14 يونيو 2011

اليوسف: يحذر قائدي الـ «جيت سكي»: لا تقتربوا من مداخل الموانئ والمراسي

اللواء الشيخ محمد اليوسف

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف على ضرورة الالتزام بضوابط وشروط محددة عند استخدام الطرادات والدراجات البحرية حفاظا على سلامة مرتادي البحر وحتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية.

وأوضح ان الطرادات والدراجات البحرية يجب أن تكون مسجلة لدى إدارة الشؤون البحرية بقطاع النقل بوزارة المواصلات وفق الإجراءات المقررة قانونا وبعد تقديم المستندات اللازمة وهي سند الملكية، وثيقة التأمين، البيان الجمركي والبطاقة المدنية، وبعد إجراء المسح البحري واستيفاء متطلبات الأمن والسلامة البحرية والحفاظ على سلامة الأرواح يتم إصدار رخص إثبات الملكية.

وذكر أن عمر قائد الطراد أو الدراجة البحرية وما في حكمها أو مستأجرها يجب ألا يقل عن ثمانية عشر عاما، وأن يجيد السباحة وأن يستخدم سترة النجاة والتحرك ببطء من نقطة الانطلاق إلى مسافة 200 متر عن الشاطئ وعند العودة يجب الالتزام بنقاط الانطلاق التي تحددها الإدارة البحرية المختصة بالاتفاق مع إدارة خفر السواحل وعدم الاقتراب من مداخل الموانئ والمراسي البحرية وعدم ابتعاد الدراجة البحرية وما في حكمها عن الشاطئ بمسافة 2 ميل بحري، وعدم اقترابها من السفن والقوارب، وعدم ارتياد البحر بعد غروب الشمس والعودة قبل الغروب بوقت كاف. وأشار اللواء الشيخ محمد اليوسف إلى أنه محظور القيام بأي سباقات بحرية دون الحصول على ترخيص مسبق من إدارة الشؤون البحرية وبعد التنسيق مع الإدارة العامة لخفر السواحل. وأوضح أنواع المخالفات التي تطبّق على قائدي الدراجات البحرية الـ (جت سكي) وهي عدم استخدام الدراجة البحرية في أماكن مرتادي السباحة على الساحل أو بعد الغروب، وفي مناطق منتزه الخيران ـ المسيلة ـ البدع ـ دوحة السالمية. واختتم وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف مناشدا مرتادي البحر وخاصة مستخدمي الطرادات والدراجات البحرية الـ(جت سكي) الالتزام بقانون الدولة الخاص بالمسح البحري والمتعلق بقانون الدراجات البحرية وضوابط استخدام الـ «جت سكي»، من أجل سلامتهم والحفاظ على أرواحهم، مؤكدا أن هناك إجراءات مشددة ستتخذ ضد كل مخالف تصل إلى حجز الدراجة البحرية.

وزير الداخلية لكبار قيادات فريق العمل الميداني: التزموا سعة الصدر ونفذوا الأوامر

وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود خلال اجتماعه مع قيادات الوزارة

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وبحضور وكيل الوزارة الفريق غازي العمر اجتماعا مع كبار قيادات فريق العمليات الأمنية الميدانية برئاسة الفريق سليمان الفهد، حيث نقل لهم تحيات وتقدير وثناء القيادة السياسية العليا لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وتأكيدهم على أهمية الدور الذي تقوم به أجهزة الأمن في الحفاظ على المصالح العليا لأمن واستقرار الوطن والتي اتسمت بدقة ورقي الأداء مع المواطنين والوافدين الشرفاء والتي لاقت الصدى الطيب في نفوس الجميع.

وأعرب الشيخ أحمد الحمود للقيادات الأمنية الميدانية عن ضرورة العمل الجماعي والالتزام وسعة الصدر وتنفيذ الأوامر وفقا للخطط المعدة والتعامل مع جميع المواطنين والوافدين وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها.

وأضاف: ان علينا جميعا مسؤوليات وأعباء كبيرة تجاه الوطن وأهله لضمان أمن واستقرار الوطن والحفاظ على مقدراته وهي أمانة وثقة غالية في أعناق جميع رجال الأمن ولابد من العمل من أجلها وتحقيق غايتها.

من جانبه، وجّه وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر تحية شكر وتقدير لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لتوجيهاته، معاهدا اياه بالمضي قدما بالعمل والإخلاص والعطاء، لدعم مسيرة الأمن وبذل كل ما من شأنه ترسيخ دعائم الاستقرار حتى ينعم المواطن والوافد بالأمان والاطمئنان.

على هامش تدشين ثاني أكبر زورق إطفاء في العالم

الراشد: زيادة الـ 50 ديناراً تصرف بأثر رجعي من 2008

الوزير علي الراشد ومحافظ العاصمة خلال جولة تفقدية في الزورق

زورق مجاوب ثاني اكبر زورق في العالم (سعود سالم)

تحت رعاية وحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي الراشد ومحافظ العاصمة الشيخ علي الجابر ومحافظ حولي الفريق متقاعد عبدالله الفارس ومدير عام الإدارة العامة للإطفاء اللواء جاسم المنصوري وقيادات الإطفاء، أقيم صباح امس حفل تدشين زورق الإطفاء «مجاوب» في ميناء الشويخ. وقدم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد في تصريح للصحافيين التهنئة للإدارة العامة للإطفاء بمناسبة تدشين زورق «مجاوب»، مؤكدا ان عمل الإطفاء عمل مميز وان رجال الإطفاء في شبه حالة حرب بشكل يومي وجها لوجه أمام النيران لمكافحة الحرائق والحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات. وذكر ان تدشين هذا الزورق يعد إضافة الى أسطول الإدارة العامة للإطفاء الذي يعطينا طمأنينة خصوصا فيما يتعلق بمواجهة حرائق ناقلات النفط والسفن والمنشآت النفطية في البحر، مؤكدا أهمية جاهزية الدولة بشكل دائم لمواجهة أي كوارث او حوادث. ووجه الراشد رسالة الى الإطفائيين الذين درسوا في سلطنة عمان على حسابهم الخاص بأن الحكومة ستنظر في قبولهم كخريجين في القريب العاجل، مشيرا الى ان الحكومة تنتظر إقرار الدرجات والميزانيات خلال اسبوعين او 3 اسابيع على الأكثر حتى يتسنى قبولهم في جهاز الإطفاء في الكويت. وردا على سؤال حول مصير استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد ذكر الراشد ان الاستقالة قدمت وتم عرضها على صاحب السمو الأمير. وحول زيادة الـ 50 دينارا، ذكر انها حسب القانون ستصرف بأثر رجعي بداية من 2008 والحكومة ملزمة بالتوقيع عليه بعد إقراره في مجلس الأمة بأغلبية 44 صوتا والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء.

من جانبه، ألقى مدير عام الإدارة العامة للإطفاء اللواء جاسم المنصوري كلمة رحب فيها براعي الحفل والحضور، مشيرا الى ان هذا الحفل يقام بمناسبة تدشين الزورق «مجاوب» ثاني أكبر زورق في إطفاء على مستوى العالم بعد الزورق الأميركي في ميناء نيويورك الدولي وفق المواصفات الدولية لينضم لأسطول الإطفاء البحري الذي أنشئ عام 1956 لتواكب هذه الخدمة التي قدمتها الدولة حركة النقل البحري وحماية المنشآت البحرية.

وأشار الى ان حركة السفن القادمة والمغادرة من الكويت بلغت خلال سنوات 2009/2008/2007 أكثر من 35 ألف سفينة بمعدل 11 ألف سفينة سنويا، بالاضافة الى 21 ألف سفينة خشبية خلال السنوات الـ 3، لافتا الى ان هذه الحركة البحرية وبهذا الحجم جعلت لزاما على الكويت ان تعمل على حماية الأرواح والممتلكات في المياه الإقليمية وفق الاتفاقيات الدولية التي تكون الكويت عضوا بها والتي تلزم الدول بتقديم مثل هذه الخدمات.

من جانبه، ألقى مدير منطقة الإطفاء البحري العقيد خالد المكراد كلمة أعلن فيها عن بدء دخول الزورق «مجاوب» للخدمة الفعلية مع باقي زوارق منطقة الإطفاء البحري للمساهمة في تأمين سلامة الأرواح والممتلكات بالمياه والموانئ الكويتية والتعامل مع الحوادث البحرية في المياه الدولية المحاذية للكويت. واستعرض المكراد أهم تجهيزات وإمكانيات الزورق «مجاوب» مشيرا الى انه تم وضع مواصفاته والإشراف على عملية بنائه والإبحار به من جمهورية كوريا الجنوبية الى الكويت ومن ثم قيادته وتشغيله من خلال ضباط ومهندسي منطقة الإطفاء البحري.

وذكر ان طول الزورق يبلغ 39 مترا وعرضه 13,5 مترا والغاطس 6 أمتار وسرعته 12 عقدة، وقوة السحب 68 طنا، فضلا عن انه مزود بـ 4 مضخات حريق عملاقة نرويجية الصنع تضخ كمية من المياه تقدر بـ 8400 متر مكعب في الساعة من خلال 7 قوازف يصل مداها لأكثر من 160 مترا و7 خزانات للوقود تستوعب 252 طنا وخزانات مادة الرغوة 29 طنا ويعمل من خلال محركات بقوة 2500 حصان تتم متابعتها من خلال ربط مباشر عن طريق الإنترنت بين الزورق والمصنع في بلد المنشأ.

● أميرزكي

الحمود يدوّر مديري الأمن وحمادة يحتفظ بمنصبه في العاصمة

اللواء عبدالفتاح العلي

اللواء طارق حمادة

اللواء دليهي الهاجري

اللواء إبراهيم الطراح

العميد غلوم حبيب

العميد محمد طنا

العميد عبداللطيف الوهيب

العميد محمد الدين

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود قرارا وزاريا شمل إجراء مناقلات بين مديري الأمن، وقد احتفظ مدير أمن العاصمة اللواء طارق حمادة بمنصبه مديرا لأمن العاصمة، أما بالنسبة لبقية المديرين فجاء القرار على النحو الآتي: 1ـ اللواء عبدالفتاح عبدالمحسن هاشم العلي ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الفروانية، 2ـ اللواء دليهي معجب دليهي الهاجري ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء، 3ـ اللواء إبراهيم ياسين محمد الطراح ـ مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء، 4ـ عميد عبداللطيف سالم علي الوهيب ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الأحمدي، 5ـ عميد محمد طنا طواري صحفان العنزي ـ مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير، 6ـ عميد غلوم حبيب غلوم علي ـ مدير عام مديرية أمن محافظة حولي، 7ـ عميد محمد خليفة عيسى خليفة الدين ـ مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير، ونص القرار في مادته الثانية على تنفيذه اعتبارا من تاريخ صدوره امس الاثنين.

الظفيري: تسهيلات بـ «جوازات المطار» لمغادرة مخالفي الإقامة

أكد مدير إدارة جوازات المطار العقيد بندر حاكم الظفيري أن المهلة الممنوحة لمخالفي قانون الإقامة والتي تمتد من 2011/3/1 حتى 2011/6/30 تمثل قيمة إنسانية وحاجة اجتماعية برعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لإحساس سموه العميق بالإنسان وحقوقه. وحذر العقيد الظفيري بعض مخالفي الإقامة الذين يؤجلون سفرهم حتى اللحظة الأخيرة من انتهاء المهلة وبعدها يقررون المغادرة مؤكدا ان هذا النهج يحمل مخاطر جمة حيث تشهد الأيام الأخيرة من المهلة ازدحاما شديدا مما يعيق عملنا في جوازات المطار وغيرها من المنافذ الحدودية سواء البرية أو البحرية وجميعها متاحة أمام المخالفين المغادرين ومن هنا فليس هناك من داع الى تأجيل السفر حتى اللحظات الأخيرة وربما لا يتمكن من الحصول على مقعد أو مكان على الطائرة المسافرة مما يضطره الى البقاء والانتظار لساعات طويلة على أمل أن يغادر قبل انقضاء ساعات المهلة ولذلك فعلى هؤلاء المخالفين سرعة المبادرة الى السفر حتى لا يعرضوا أنفسهم لفوات الفرصة وبالتالي الملاحقة والضبط والتحقيق ودفع الغرامات والإبعاد وغيرها من الإجراءات التي راعتها وزارة الداخلية لتجنب أي مخالف حريص على مصلحته في التعديل أو الرحيل بكرامة، خاصة ان جميع التسهيلات تم توفيرها حتى لمن لديه إشكالات أو إجراءات مالية أو إدارية، حيث تم منح الكثيرين منهم تصاريح بالإقامة المؤقتة لحين الانتهاء من تلك الإشكالات أو الارتباطات شريطة أن يتم ذلك خلال المهلة الممنوحة وإلا عليه المغادرة وتوكيل احد نيابة عنه لمتابعة متطلباته وحقوقه وإلا تعرض للضبط والإبعاد. وأكد العميد الظفيري أن «جوازات المطار» ومنذ بدء سريان المهلة الممنوحة لمخالفي قانون الإقامة وحتى موعد الانتهاء قد اتخذت جميع الاستعداد وتسهيل الإجراءات أمام مخالفي قانون الإقامة دون أي معوقات أو مساءلة وما نأمله هو أن تشهد الأيام المقبلة مغادرة جميع المخالفين ممن لم يتمكنوا من تعديل أوضاعهم بدلا من الانتظار حتى اللحظات الأخيرة وعندها لا ينفع الندم، كما أن على جميع المواطنين والمقيمين التعاون والمساعدة في مساندة أجهزة الهجرة والأمن والمباحث لتسهيل مغادرة المخالفين.

عدل ومحاكم

«الاستئناف» تؤيد إعدام قاتل المدرسة في المهبولة

قضت الدائرة الجزائية في محكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار علي الدريع وعضوية المستشارين عبدالله الجاسم وعزت أبو الخير وأمانة سر فارس القضاب بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بإعدام المواطن (ح.ع.) الذي اتهمته النيابة العامة بقتل المدرسة بمنطقة المهبولة. وكانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم أنه في 2009/7/20 قتل المجني عليها عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم، وبيت النية على ذلك وقام بخنقها بكلتا يديه والضغط على عنقها قاصدا إزهاق روحها، ولم يتركها إلا بعد تأكده من وفاتها فأحدث إصابتها الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي التي أودت بحياتها.

كما أسندت له تهمة حيازة أسلحة نارية «مدفع رشاش كلاشينكوف وبندقية صيد وثلاثة مسدسات» وذخيرة تستخدم في الأسلحة سالفة الذكر بغير ترخيص من الجهات المختصة. كما قاوم ضابطا برتبة نقيب أثناء تأدية وظيفته بتنفيذ إذن النيابة العامة الصادر بضبطه بأن قاومه بالقوة والعنف على النحو المبين بالتحقيقات. وقد قضت محكمة أول درجة بإعدام المتهم، كما قضت بحبسه ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ عن تهمة حيازة سلاح وذخيرة دون ترخيص وحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن تهمة مقاومة رجال الأمن.

إخلاء سبيل مواطن اتهمته فتاة «بدون» بتصويرها عارية بالاشتراك مع شقيقتيها

المحامي منيف الظفيري

أمرت النيابة العامة أمس بإخلاء سبيل مواطن كويتي بضمان محل اقامته بعد اتهامه من قبل فتاة «بدون» بعدة تهم منها الخطف وهتك العرض والضرب والتوقيع بالإكراه على كمبيالات وتصويرها عارية، كما انها لم تكتف بتوجيه الاتهام لذلك الشاب بل وجهت الى شقيقتيها تهمة الاشتراك في تلك الجرائم. وحضر مع المتهم أمام النيابة العامة المحامي منيف جبر الظفيري والتمس إخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه النيابة، مؤسسا طلبه على التناقض في أقوال الشاكية وكيدية الاتهام لعدم وجود اصابات ظاهرة تفيد التحقيق وعدم رغبتها في الذهاب الى الطب الشرعي للكشف عليها مما يثبت توافر الكيدية وعدم معقولية الواقعة حسب رواية الشاكية، كما ان مبررات الحبس الاحتياطي غير متوافرة بحق المتهم كونه كويتي الجنسية وانه طالب في الدراسات العليا ولا يخشى فراره، بناء على ذلك رأت النيابة العامة اخلاء سبيل المتهم بضمان محل اقامته.

وقد علّق المحامي الظفيري على قرار النيابة العامة بأنه قرار منصف لموكله في ظل وجود تلك التناقضات، معربا عن شكره وامتنانه لسلطة النيابة العامة في اصدار مثل هذا القرار.

إلغاء حبس مواطن 5 سنوات والقضاء ببراءته من كسر يد خادمته

المحامي علي الواوان

ألغت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس مواطن 5 سنوات لإدانته بضرب خادمته وتسبب في عاهة مستديمة بإعاقة يدها وقضت مجددا ببراءته. كان دفاع المواطن المحامي علي الواوان قد ترافع شفاهة عن موكله شارحا ظروف الدعوى مؤكدا أن الخادمة دأبت على عدم الانصياع لطلبات مخدومها الأمر الذي جعله يفقد السيطرة على نفسه خصوصا في طلباتها المتزايدة للخروج خلال أيام العطلة الأسبوعية وعودتها إلي المنزل في أوقات متأخرة وعندما يواجهها بالسؤال تتهرب منه. وخوفا من مساءلته قانونيا بدأ يراقب تصرفاتها وشاهدها وهي تصعد لإحدى الشقق وبسؤال حارس العمارة تبين له أن من يسكن في الشقة هو وافد عربي وليس متزوجا وبدأت تساور مخدومها الشكوك في حالة حمل تلك المرأة عن طريق السفاح أو حدوث أي عاهة لها فأمام الجهات المعنية هو المسؤول عن الخادمة.

وفي يوم الواقعة حضرت في وقت متأخر وهى بحالة غير طبيعية وعندما سألها عن سبب تأخرها ردت قائلة بأنها كانت في حفلة عند صديقاتها وبدأت تصرخ في وجهه أمام زوجته فقام عليها ممسكا بذراعها لإدخالها لغرفة نومها وهذا حدث أمام زوجته الشاهدة في القضية، وقد أصيبت بإصابات طفيفة. وأضاف الواوان أن موكله لم يقصد الإساءة إليها أو تعريض حياة خادمته للخطر وفي اليوم الثاني فوجئ بهروب الخادمة واستدعاء ضابط المخفر له بتهمة الشروع في القتل والضرب. وفي نهاية المرافعة طلب الواوان في مذكرة دفاعه استعمال الرأفة بحق موكله والقضاء بإلغاء حكم محكمة أول درجة وقدم مستندات تثبت حسن سير وسلوك المتهم وأنه ليس من أرباب السوابق كما قدم تنازلا صادرا من المجني عليها يفيد بتنازلها عن القضية.

إعداد: مؤمن المصري